

الى السيد وزير العدل المحترم

تحت اشراف السيد رئيس مجلس النواب المحترم

الموضوع : سؤال كتابي

اعتماد مقارنة استباقية في حماية الحقوق والحريات

السلام عليكم و رحمة الله وبركاته، و بعد.

أثبتت التجربة المغربية، أن المقاربة الاستباقية القائمة على التدخل بعد بروز الأزمات، تعد غير كافية لمعالجة الفوارق الاجتماعية وضمان الحقوق الأساسية، إذ يؤدي الاعتماد على منطق الحاجيات بدل الحقوق إلى إرساء نموذج تنموي جزئي، غير قادر على التنبؤ بالاشكالات البنيوية، ولا على إحداث تحول نوعي في الولوج إلى الخدمات الأساسية.

وفي هذا الإطار، نسألكم السيد الوزير عن رؤية الحكومة بخصوص سياسة عمومية مندمجة تقوم على الرصد المسبق للاختلالات وضمان الحماية القبلية للحقوق؟

وتفضلوا بقبول فائق التقدير و الاحترام

الامضاء

لطيفة اعبوث